Journal of Al-Farahidi's Arts, No: 65:p(I): 236-254
Doi: https://doi.org/10.25130/jfa.18.65.1.11

P-ISSN : 2074-9554 | E-ISSN: 2663-811
Journal of Al-Farahidi's Arts
available online at : fja.tu.edu.iq/index.php/fja

Towards the Seven Readings Different from the Reading of Hafs from Asim" The Nominative Nouns "

Dr. Mohammed Ameen Hasan
E-Mail: mohammedameen4110114@gmail.com

Keywords:
Grammar – Readings – The Seven – Nominative Nouns
Article history:

Received	3/11/2025
Received in revised form	20/11/2025
Accepted	20/11/2025
Available online	9/6/2026

E-mail Jaa@ tu.edu.iq

©THIS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CCBY LICENSE
http:// creativecommons.org/licenses/by/4.0

A B S T R A C T

This is the title of the research that was prepared, so that (The Nominative Nouns) would be the beginning of a comprehensive study of dozens of readings that include a seven-fold reading, provided that they differ from the reading of Hafs from Asim, known as the "common reading." What we mean here are the nouns that appear in the nominative case in the script of the Qur'an and in the common reading, but were read by the seven reciters, or some of them, in the accusative or genitive cases, with accompanying grammatical conditions, such as addition, tanween, or lack thereof.

The book "The Seven in the Readings" by Ibn Mujahid, who died in 324 AH, was our primary source for classifying the readings and attributing them to their proponents.

نحو القراءات السَّبع المخالفة لقراءة حفص عن عاصم« الأسماء المرفوعة »

م . د . محمد أمين حسن/ الكلية التربوية المفتوحة / مركز نينوى الدراسي.

المستخلص:

هذا هو عنوانُ البحث الذي جَرَى إعدادُه ، لتكونَ (الأسماءُ المرفوعةُ) بدايةَ دراسةٍ شاملةٍ لعشرات القراءات التي فيها قراءةٌ سَبعيّةٌ ، على أن تكون مخالفةً لقراءة حفص عن عاصم التي تُعرَف بـــ « قراءة العامّة » . وما نُريدُهُ هنا الأسماءَ التي جاءت مرفوعةً في رسم المصحف وفي قراءة العامّة ، لكن قرأها القرّاء السّبعة أو بعضُهم منصوبةً أو مجرورةً ، مع أحوال نحويّةٍ مُصاحبةٍ لهذه القراءة ، من إضافةٍ أو تنوينٍ أو عدمهما ...

وكان كتابُ « السّبعة في القراءات » لابن مجاهد المتوفّى سنة 324 للهجرة مصدرَنا الأساسَ في تخريج القراءات ، ونسبتها إلى أصحابها . أمّا حججُ هذه القراءات فقد جرى أخذُها من كتبِ التفاسير وعلومِ القرآن وعددٍ من الكتب النحويّة ، وكلّما كانت القراءةُ موضعَ خلافٍ بين النحويّين كان حظُّها من الشّرح والتّعليق أكبرَ .

ويُعدّ هذا العملُ جزءًا من عملٍ كبيرٍ أُعِدَّ بَعضُهُ ، ويجري إعدادُ ما بقيَ منه بإذن الله تعالى ؛ لِيُحيطَ بأقسام الكلام كلّها ، من أسماءٍ وأفعالٍ وحروفِ معانٍ ، في كلّ أحوالها الإعرابيّة سائلين المولى أن يُعيننا على إتمامِهِ والنّفع به .

الكلمات المفتاحية : نحو – القراءات – السّبع – الأسماء – المرفوعة .

المقدمة

بُعيد السّنة التّحضيريّة لي في الدّراسات العليا الدّكتوراه سنة 2005 خطر لي أن أكتب دراشةً شاملةً في « نحو القراءات » ؛ لتكون نظيرةً في الاسم لما كتبَهُ الأستاذ أحمد عبد السّتار الجواريّ في « نحو القرآن » ، مزيدًا عليه في الشّرح والتّفصيل ؛ بعدما وجدتُ مثلَ هذه الدراسة متفرّقةً هنا وهناك أو غيرَ وافيةٍ شاملةٍ .

واخترتُ القراءات السّبع لشهرتها ومكانتها عند المسلمين ، وهي صنفان : صنفٌ وافقَ قراءةَ حفص عن عاصم ، ويُسمّيها بعضُهم قراءةَ العامّة ؛ لكثرة المسلمين الذين يعتمدون عليها في الدّول الإسلاميّة ، وصنفٌ آخرُ خالفها . وكان من غير المُجدي دراسَةُ الصّنف الأوّل ؛ لأنّ كتبَ التفاسير وكتبَ إعراب القرآن الكريم كلَّها تَدور في هذا الفلك ، فيكون الصّنف الثّاني ما ينبغي دراسته واستنباط نَحوِهِ .

وجَرَى تقسيمُ هذه القراءات على الأسماء والأفعال والحروف ، وجرى تقسيمُ كلُّ قسمٍ إلى أجزاء مخصوصةٍ ، واخترتُ في هذا العمل الجزء الأوّل من الأسماء ، وهو الأسماء المرفوعة على أن تليَها الأفعالُ والحروفُ – إن شاء الله – وسَمّيتُها : « نحو القراءات السّبع المُخالفة لقراءة حفص عن عاصم – الأسماء المرفوعة » ؛ وكان الاعتبارُ في ذلك مجيءَ الاسم مرفوعًا في القرآن الكريم ، وقراءَةَ السّبعةِ له منصوبًا أو مجرورًا ، مع تصرّف في الإضافة والتّنوين وغيرهما أحيانًا .

يقوم هذا الجزء من العمل على اختيار قراءات السّبعة التي اُختلف فيها في قراءة الأسماء الصّريحة المرفوعة ، على أن يكون لهذه القراءة أثرٌ نحويّ ؛ وجرى ترتيبُ السّور والآيات ترتيبَ القرآن الكريم في كلّ قسمٍ وجزءٍ ، كلّ آيةٍ تليها ثلاثةُ أرقام : رقمُ السّورة – رقمُ الآية فيها – رقمُ الصّفحة التي وردت فيها الآيةُ في كتاب " السّبعة في القراءات " ، لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد المتوفّى سنةَ 324 للهجرة ، وإذا ما تكرّرت السّورة أو الآية فُصِلَ بينها بفاصلةٍ . وجَرَى نقلُ هذه الأشياء الثّلاثة إلى المتن اختصارًا للهوامش وتقليلًا من حجمها .

وجَرَى التعويلُ في تخريج القراءات على هذا الكتاب ؛ فهو الأساسُ الذي بَنَى عليه معظمُ المشتغلين في القراءات السّبع ، وإذا ما وُجد خلافٌ بينه وبين سِواهُ في قراءةٍ أو في نسبتها إلى قارئها ، فإنّ ذلك لن يُؤثّر كثيراً في جوهر العمل ومضمونه . ورُتّب القرّاء السّبعةُ

في معظم البحث على وفق وفياتهم ، على الرّغم من عدم التزام ابن مجاهد في ذلك منهجاً محدّداً مُطّردًا وإن كان قد صرّح في أوّل الكتاب بأنّه إنّما بدأ بالتّرجمة لنافع ؛ لأنّه مَن قام بالقراءة في مدينة رسول الله ﷺ ، وقال : " وإنّما بدأتُ بذكر أهل المدينة ، لأنّها مُهَاجَر رسول الله ﷺ ، ومعدن الأكابر من صحابته ، وبها حُفظ عنه الآخر من أمره " [1].

والقرّاء السّبعة هم : عبد الله بن عامر اليَحْصبي [ت 118 هـ] في الشّام ، وأبو بكر عاصم بن أبي النَّجُود [ت 120 هـ] في الكوفة ، وعبد الله بن كثير [ت 120 هـ] في مكّة وأبو عمرو بن العلاء [ت 154 هـ] في البصرة ، وحمزة بن حبيب الزَّيَّات [ت 156 هـ] في الكوفة ، وأبو عبد الرّحمن نافع بن عبد الرّحمن بن أبي نُعَيْم [ت 169 هـ] في المدينة ، وعليّ بن حمزة الكسائيّ [ت 189 هـ] في الكوفة [2].

ولاستنباط النّحو وقواعدِهِ من تلك القراءات ، ومعرفةِ حُجّة كلِّ قراءةٍ ، اعتمدنا عددًا من كتب التّفاسير وعلوم القرآن ، وبعضًا من الكتب النّحويّة . وكلّما كانت القراءةُ مدارَ خلافٍ نحويٍّ أو تَوسَّعَ النّحويّون في توجيهها – كان حظُّها من الشّرح والتّعليق وسرد الآراء فيها أكثرَ ... ومنه سبحانَه نستمدّ العونَ والسّدادَ .

* * *

نحو القراءات السبع

المخالفة لقراءة حفص عن عاصم

« الأسماء المرفوعة »

مجموعُ الآيات التي وَرَدَتْ فيها قراءةٌ سبعيّةٌ للأسماء المرفوعة ، مخالفةً لقراءة حفص عن عاصم تسعٌ وأربعون آيةً ، وفيما يأتي توجيهٌ وشرحٌ لها :

- ﴿ ... وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ... ﴾ [2 : 7 / 140] : رُوي عن عاصم : غشاوةً ، بالنّصب والحُجّة لمن نصب أنّه أضمرَ فعلًا ، تقديره : وجَعَلَ على أبصارهم غشاوةً ، وهذا يكون مثلَ قولهم : عَلَفْتُها تِبْنًا وماءً باردًا [3]، أي يكون من باب المفعول معه .
- ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ ... ﴾ [2 : 37 / 154] : قرأ ابن كثير وحدَه : آدمَ ، نصبًا ؛ و: كلماتٌ ، رفعًا . والحُجّة لمن نصبَ الأوّلَ ورفعَ الثّاني أنّ المعنى واحد ، لأنّ مَن تلقّاك فقد تَلَقّيتَهُ ، وما نالك فقد نِلتَهُ ، وهذا يُسمّيه النّحويّون المشاركةَ في الفعل [4].

- ﴿ ... وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ... ﴾ [2 : 184 / 176] : قرأ ابن عامر ونافع : فديةُ طعامِ مساكين ، بالإضافة والجمع . والحجّة لمن أضاف وجمع أنّه جعل الفديةَ عن أيّامٍ متتابعةٍ لا عن يوم واحد [5]، وقيل : حُجّتهم " أنّ الفدية اسمٌ للفعل ، وهو غيرُ الطعام المُفدَّى به الصّوم ، وذلك أنّ الفدية مصدرٌ من قول القائل : فديتُ صومَ هذا اليوم بطعامِ مسكينٍ أفديهِ فِديةً ... " [6].
- ﴿ ... مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ ... ﴾ [2 : 254 / 187] : قرأ ابن كثير وأبو عمرو : لا بيعَ فيه ولا خلةَ ولا شفاعةَ ، بالنصب بلا تنوين . والحجّة لمن نصب ولم يُنوّن أنّه جعله جواباً لمثل : هل من رجلٍ ؟ ، فكان الجواب : لا رجلَ ، فلمّا كانت مِن) عاملةً في الاسم كان الجواب عاملاً فيه النصب ، وسقط التنوين للبناء[7].
- ﴿ ... مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ... ﴾ [4 : 66 / 235] : قرأ ابن عامر وحده : قليلاً ، بالنّصب وكذلك هي في مصاحف أهل الشام [8]. والنصب على الاستثناء ، أو على إضمار فعل تقديره : إلاّ أن يكون قليلاً منهم [9]. واحتجّوا للنصب بأمور غير هذا " فقال الفراء : محتجّا له إنّما نصب ، لأنّه أراد : ما فعلوه إلاّ قليلًا ، لأنّ (إلاّ) عنده مركّبة من (إنّ) و (لا) كما كانت (لولا) مركّبة من (لو) و(لا) . وقال غيرُه : هو منصوبٌ بفعل مضمر معناه : استثني قليلًا منهم ، وهذا احتجاجٌ فيه بعضُ الوَهن ؛ لأنّه يدخل عليه ما يفسده والاختيارُ في هذا أنّه ردّ لفظ النفي على ما كان في الإيجاب ، كأنّ قائلًا قال : قد فعلوه إلّا قليلاً منهم ؛ فردّ عليه لفظه مجحودًا ، فقال : ما فعلوه إلاّ قليلًا منهم ، كما يقول : قد قام زيدٌ فيردّ عليك : ما قام زيدٌ ، فهذا وَجْهٌ قريبٌ ؛ ووَجْهٌ ثانٍ أنّك إذا قلتَ : ما قام أحدٌ إلاّ زيدٌ أبدلتَ (زيداً) من (أحد) فرفعتَهُ ، فكأنّك قلتَ : ما قام إلاّ زيدٌ ، ولم تَأتِ بـ (أحد) ؛ فإن لم تُقدّر البدلَ في كلامك وجعلتَ قولك : ما قام أحدٌ ، كلامًا تامًّا ، لا تنوي فيه الإبدال من (أحد) ، ثم استثنيتَ على هذا – نصبْتَ ، فقلتَ : ما قام أحدٌ إلّا زيدًا ، فعلى هذا تصحُّ قراءةُ ابن عامر بالنّصب كأنّه قال : ما فعلوه ، على تمام الكلام ، وترك تقدير البدل فيه ، ثمّ قال بعد ذلك : إلاّ قليلاً منهم ، فهذا وجهٌ صحيحٌ ، وما قبله ليس بخارجٍ عنه " [10].

- ﴿ لاَّ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ ... ﴾ [4 : 95 / 237] : قرأ ابن عامر ونافع والكسائيّ (غيرَ) نصبًا ، ورُوِيَ عن ابن كثيرٍ الرّفعُ والنّصبُ . والحُجّة لمن نصب أنّه جعل (غيرَ) استثناءً منقطعًا ، فأعربَها إعرابَ الاسم الواقع بعده (إلاّ) ، وخفض بها ما بعدها ؛ أو جعلها حالاً من القاعدين [11]. وفصّل الثمانينيُّ القولَ في توجيه هذه القراءة وقال : " ... ومن قرأ (غيرَ) بالنصب احتملَ أن يكون استثناءً واحتمل أن يكون حالًا ، فإذا جعلتَهُ استثناءً ، فتقديره : لا يستوي القاعدون من المؤمنين إلاّ أولي الضَّرَر فإنّهم يستوون وإن جعلتَهُ حالًا جاز أن يكون حالًا من الضّمير في (المؤمنين) ؛ فهو في صِلة الألف واللّام ، وناصبُهُ (مؤمنين) ؛ فهو في صلة الألف واللّام ، فلا يجوز أن تتقدّم على المؤمنين ؛ لأنّ الصّلة لا تتقدّم على الموصول ، وإن كان حالًا من الضّمير في (القاعدون) فهو في صلة هذه الألف واللام ، و(القاعدون) هو الناصب له . فكأنّه قال : لا يستوي الذين قعدوا غيرَ أولي الضَّرَر ، أي : غير مُضارّين ، فعلى هذا يجوز أن يتقدّم على (المؤمنين) لأنّه ليس في صِلتهم ؛ فكنتَ تقول : لا يستوي القاعدون غير أولي الضَّرَر ، ولا يجوز أن يتقدّم على (القاعدون) ؛ لأنّه في صلته " [12].
- ﴿ ... وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّداً فَجَزَاء مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ... ﴾ [5 : 95 / 247] : قرأ ابن عامر وابن كثير وأبو عمرو ونافع : فجزاءُ مثلِ بإضافة الجزاء إلى المثل . والحجّة لمن أضاف أنّه رفع (الجزاء) بالإبتداء ، و(من النعم) خبره . وقرأ ابن عامر ونافع : أو كفّارةُ طعامِ مساكينَ ، بإضافة الكفّارة إلى الطعام . والحجّة لمن أضاف هنا أنّه أقام الاسم (الطعام) مقام المصدر الإطعام) [13]. وقيل : من أضاف (الجزاء) أراد : فعليه جزاء مثل ذلك المقتول من النعم

أمّا من أضاف (الكفّارة) فقد احتجّ بقوله ﷻ : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ [56 : 95] فقد أضيفَ (الحقُّ) إلى (اليقين) ، وهما واحدٌ ، والشيء لا يضاف إلى نفسه ، ومثله قوله ﷻ : ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْر ﴾ [12 : 109 ، 16 : 30] . وأجاز الفرّاء ذلك لاختلاف اللفظين [14].

- ﴿ ... هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ... ﴾ [5 : 119 / 250] : قرأ نافع وحده : يومَ ، نصبًا . والحجّة لمن نصب أنّه جعله ظرفًا ، و(هذا) إشارةً إلى ما تقدّم من الكلام ، أو جعله مبنيًّا على الفتح ؛ لإضافته إلى أسماء الزمان ، والذي سوّغ لهذه الإضافة أنّ المراد بالفعل هنا المصدر دون الفعل [15]. ونُقل عن الكوفيّين قولهم : (هذا) مبتدأ ، و(يوم) الخبر ، وبُني على الفتح ؛ لأنّه أضيف إلى الفعل ، وهذا لا يُجيزه البصريّون إلاّ إذا أضيف إلى مبنيّ [16].
- ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ وَاللّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [6 : 23 / 254] : قرأ عاصم في رواية أبي بكر وأبوعمرو ونافع : تكن فتنتَهم ، بالتاء والنصب ؛ وقرأ حمزة والكسائيّ : يكن فتنتَهم ، بالياء والنصب ؛ ورُوي عن ابن كثير وعاصم الرّفعُ والنّصبُ مع تأنيث الفعل والحجّة لمن ذكّرَ أو أنَّثَ الفعلَ أنّه جعل الفتنة بمعنى القول ، فجاز أن يحلّ أحدُهما محلَّ الآخر ، وأيضاً فإنّ هذا المصدر يمكن أن يُؤنَّث على معنى المقالة ، ويُذكَّر على معنى القول . أمّا نصبُ (الفتنة) فعلى أنّها خبر (تكن) ، و(أن قالوا) اسمُها وهو الوَجْهُ ؛ لأنّ الفتنة تُنكَّر وتُعرَّف ، لكنّ (أن قالوا) لا يكون إلاّ معرفة ، وجعلُهُ اسماً لـ (تكن) أولى [17]. " وإنّما اختاروا هذا الوَجْهَ ؛ لأنّ ما بعد (إلاّ) مُثْبَتٌ ممّا قبلها والنفي يتناول الأخبار. وأيضًا فإنّ ما بعد (إلاّ) أخصُّ ممّا قبلها ، وما قبلها أعمّ ؛ فينبغي أنَّ الأخصّ الاسمُ ، والأعمّ الخبرُ . وأيضاً فإنّ (أنْ) وصِلتَها لا يجوز أن تُوصَف ؛ فاشبهَتِ المضمرَ الذي لا يُوصَف والمضمر هو أعرفُ المعارف ؛ فينبغي أن يكون ما أشبهَهُ بمنزلته ، فوجب أن تكون (أنْ) وصِلتُها أعرفَ من الأوّل ؛ وإذا كان أعرف منه وجب أن يجعل الاسم ، وما قبل (إلاّ) يكون خبرًا " [18]. واختار هذا الوجه في هذه القراءة وشبيهاتها [3 : 147 ، 7 : 82 ، 45 : 25] معظم النحويّين ، نذكر منهم : ابن خالويه ومكّي والثمانينيّ والجرجانيّ وابن الأنباريّ والعكبريّ [19]. وقرأ حمزة والكسائيّ : ربَّنا ، نصبًا . والحُجّة لمن نصب أنّه منادى بـ (يا) المحذوفة [20].
- ﴿ ... وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ ... ﴾ [6 : 32 / 256] : قرأ ابنُ عامر وحدَه : ولَدارُ الآخرةِ بلام واحدة ، وخفضَ الآخرةَ . وهذا إنّما يكون على حذف المضاف وإقامة الصفة مقامَه فالتقدير : ولدار الحياة الآخرة [21]، وحُجّته في ذلك قولُه ﷻ : ﴿ ... وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلا تَعْقِلُونَ ﴾ [12 : 109] [22].

- ﴿ ... مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُ ... ﴾ [7 : 59 / 284] : قرأ الكسائيّ وحده : غيرِه ، خفضًا . والحُجّة في ذلك أنّه صفةٌ لـ (إلهٍ) [23].
- ﴿ ... قَالُواْ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [7 : 149 / 294] : قرأ حمزة والكسائيّ : ترحمنا ، بالتاء و: ربَّنا ، نصبًا . والحجّة لمن قرأ بالتاء والنّصب أنّه ﷻ حاضرٌ ، وإن غاب عن العيون ، فكان الخطابُ مُوجَّهًا إليه ﷻ ، أمّا النّصبُ فأريد به النّداءُ: يا ربَّنا [24].
- ﴿ ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ ﴾ [8 : 18 / 304] : كلّهم قرأ : موهنٌ ، بالتنوين و: كيدَ ، نصبًا ، غيرَ عاصمٍ في رواية حفص ، مع اختلافهم في حركة الهاء . والحجّة لمن نوّنَ ونصبَ أنّه أراد الحالَ أو الاستقبالَ [25].
- ﴿ وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً وَتَصْدِيَةً ... ﴾ [8 : 35 / 305] : رُوي عن عاصم : الصّلاة ، نصبًا ، و: المكاء والتصدية ، رفعًا . وهذا ممّا يتعارض مع القاعدة النحوية : اسم (كان) لا يكون نكرةً ، كما لا يكون خبرُها معرفةً ، إذا اجتمعت هذه مع تلك في كلام واحد إلّا في ضرورة الشعر[26] ؛ لذا ضعَّفَ بعضُ النحاة هذه القراءة [27]. ودافعَ ابنُ جنّي عنها بكلام طويل منه : " لسنا نرفعُ أنَّ جعلَ اسمِ (كان) نكرةً وخبرِها معرفةً قبيحٌ ... اعلم أنّ نكرة الجنس تفيد مفادَ مَعرفتِهِ ... وإذا كان كذلك جازَ هنا الرّفعُ في مكاء وتصدية جوازًا قريبًا ، حتّى كأنّه قال : وما كان صلاتَهم عند البيت إلّا المكاءُ والتّصديةُ ، أيّ إلّا هذا الجنس من الفعل ... وأيضًا فإنّه يجوز مع النّفي جعلُ اسمِ (كان وأخواتِها) نكرةً ما لا يجوز مع الإيجاب ... فهذا تُسهِّل هذه القراءةَ ، ولا يكون من القبح واللّحن الذي ذهب إليه الأعمشُ على ما ظنَّ " [28].
- ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللّهِ ... ﴾ [9 : 30 / 313] : قرأ ابن عامر وابن كثير وحمزة ونافع : عزيرُ ، غيرَ منوَّنٍ ؛ ورُوي عن أبي عمرو التنوينُ وعدمُهُ . والحجّة لمن ترك التنوين أنّه جعله أعجميًّا ، وإن كان مُصغَّرًا ؛ ومن العرب من لا يَصرِفُ الثّلاثيَّ الأعجميَّ ، مثل لوط ونوح وعاد [29] . وضُعّف هذا لأنّ الاسم عند أكثر الناس عربيٌّ ، ولأنّ مُكبَّرَه ينصرف لسُكون وَسَطِهِ ؛ فصَرْفُ مُصغَّرِهِ أولى [30]. وقيل : إنّ تنوينه حذفٌ لإلتقاء السّاكنين ، سكون التنوين وسكون الباء [31].

- ﴿ ... قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ آمَنُواْ مِنكُمْ ... ﴾ [9 : 61 / 315] : قرأ حمزة وحده : ورحمةٍ ، خفضًا ؛ ورُوي مثلُ ذلك عن نافع . والحجّة لمن خفض أنّه ردّه إلى (خيرٍ) ، أيّ : عطفه عليه [32].
- ﴿ وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ ... ﴾ [10 : 11 / 323] : قرأ ابن عامر وحده : أجلَهم ، نصبًا بـ (قَضَى) المبنيّ للمفعول . وحُجّتُه : ولو يعجّل اللهُ للناس الشرّ استعجالهم [33].
- ﴿ ... إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ... ﴾ ﴿ 11 : 46 / 334 ﴾ : قرأ الكسائيّ وحده : غيرَ ، نصبًا بـ (عَمِلَ) الفعل . وحُجّتُه سؤال أمّ سلمة لرسول الله ﷺ : كيف أقرأ : عملٌ غيرُ صالح أو عملَ غيرَ صالحٍ ؟ فقال : عملَ غيرَ صالحٍ ، بالنّصب ، فالهاءُ عائدةٌ على ابن نوح ؛ لأنّه جرى ذكرُه قبل ذلك فكنّى عنه . وأنكر بعضُ أهل البصرة هذه القراءةَ ؛ بحجّة أنّ العرب لا تقول : عملَ غيرَ حسنٍ ، بل تقول : عملَ عملًا غيرَ حسنٍ ، ويَرُدّ هذا ما جاء في الذّكر الحكيم من قوله ﷻ : ﴿ ... وَعَمِلَ صَالِحًا ... ﴾ [2 : 62 ، 5 : 69 ، 18 : 88 ، 19 : 60 ، 20 : 82 ، 25 : 71 ، 28 : 67 و80 ، 34 : 37 ، 41 : 33] [34].
- ﴿ وَفِي الأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ .... ﴾ [13 : 4 / 356] : قرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة ونافع والكسائيّ : وزرعٍ ونخيلٍ صنوانٍ وغيرِ صنوانٍ ، كلّ ذلك بالخفض والتّنوين ؛ ورَوى حفص عن عاصم ضمّ الصاد والتنوين في (صنوان) . ومن خفض ونوّن حمل " الزرع والنخيل على الأعناب كأنّه قال : جنّات من أعناب ، وغير ذلك من زرع ونخيل ، وحجّتهم في ذلك : على أنّ الأرض إذا كان فيها النخل والكرم والزرع سُمّيت جنّة ، قوله ﷻ : ﴿ ... جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعاً ﴾ [18 : 32] ، فكما سُمّيت الأرض ذات النخل والزرع جنّة كذلك يكون في قراءة من قرأ : وجنّات من أعناب وزرع ونخيل ، أن يكون الزرع والنخيل محمولين على الأعناب " [35].
- ﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهاً ﴾ [17 : 38 / 380] : قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع : سيّئةً ، بالتأنيث والتنوين . والحجّة في ذلك أنّهم جعلوها واحدةً من السيّئات

، وكلّ ما نهى عنه ﷻ مكروهٌ غيرُ مستحسن لقوله ﷻ : ﴿ ... خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحاً وَآخَرَ سَيِّئاً ... ﴾ [9 : 102] [36].

- ﴿ وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى ... ﴾ [18 : 88 / 398] : قرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وابن كثير وأبو عمرو ونافع : جزاءُ ، مضافاً مرفوعًا . والحجّة لمن أضاف ورفع أنّه رفعه بالإبتداء ، وخبره (له) ، ودليله في هذا قوله ﷻ : ﴿ ... لَهُمُ الْبُشْرَى ... ﴾ [10 : 64 ، 39 : 17] [37]. والذي سوّغ الإضافة أنّ (الحسنى) تكون بمعنى (الطاعة) وتكون بمعنى (الجنّة) ، فلم يكن من إضافة الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين [38].
- ﴿ ... وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ ... ﴾ [21 : 45 / 429] : قرأ ابن عامر وحده : الصمَّ نصبًا بـ (تُسْمِعُ) المزيد بالهمزة (أسْمَعَ – يُسْمِعُ) . وأراد بذلك : أنت يا محمّد ﷺ لا تستطيع أن تُسمع الصمّ ، كما قال ﷻ : ﴿ ... وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ ﴾ [35 : 22] [39].
- ﴿ ... فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ... ﴾ [24 : 6 / 452] : قرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وابن كثير وأبو عمرو ونافع : أربعَ ، نصبًا . والحجّة لمن نصب أنّه أضمرَ فعلًا له معناه : فشهادةُ أحدِهم أن يَشهَدَ أربعَ شهاداتٍ [40]. وأضاف الطبري وجهاً آخرَ للنَّصب ، وقال : " أن تكون الشّهادةُ مرفوعةً بقوله ﷻ : إنّه لمن الصّادقين ، والأربعُ منصوبةً بوقوع الشّهادة عليها ، كما يقال : شهادتي ألف مرّة إنّك لَرَجُلُ سوءٍ ... " [41].
- ﴿ ... يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ ... ﴾ [24 : 40 / 457] : قرأ ابن كثير وحده : سحابٌ ، منوّنةً مرفوعةً ؛ و: ظلماتٍ ، منوّنةً مخفوضةً ؛ والحجّة لمن قرأ كذا أنّه رفع السحاب بالإبتداء ، وخفض الظلمات ، بدلًا من : أو كظلماتٍ . ورُوي عنه أيضاً : سحابُ ظلماتٍ ، بالإضافة . والحجّة لمن أضاف أنّه جعل الظلمات غير السحاب كما تقول : ماء مطرٍ [42]، وتعرب بدلاً من ظلمات الأولى [43].
- ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنْكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ ... ﴾ [24 : 58 / 459] : قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائيّ

: ثلاثَ عوراتٍ ، نصبًا ؛ ومن نصبَهُ جعله بدلاً من (ثلاث مرّات) [44]، أو بدلاً من الأوقات المذكورة ، أو مفعولاً لفعل مُضمَرٍ ، تقديره : أعني [45]؛ وجعله الزجّاجُ من باب حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامَهُ ، فالتقدير عنده : أوقات ثلاث عورات [46]. وقيل : هو في موضع المصدر ، وليس بمصدرٍ حقيقةً ، وقيل : هو ظرفٌ ، تقديره : ثلاثة أوقات ، أي يستأذنوكم في ثلاثة أوقات [47].

- ﴿ ... وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنزِيلًا ﴾ [25 : 25 / 464] : قرأ ابن كثير وحده : الملائكةَ ، نصبًا بـ (نُنْزِلُ) المزيد بالهمزة (أنْزَلَ – يُنْزِلُ) . ومن قرأ كذا كان الله ﷻ الفاعل ، واحتجّ بقراءة من قرأ : ﴿ مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذاً مُنْظَرِينَ ﴾ [15 : 8] [48].
- ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾ [26 : 193 / 473] : قرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائيّ : الروحَ الأمينَ ، نصبًا فيهما بـ (نزّلَ) المضعّف . والحجّة لمن شدّد الفعل ، ونصب به أنّه جعله لله ﷻ ، ودليله قوله ﷻ : ﴿ وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [26 : 192] [49].
- ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ... ﴾ [31 : 27 / 513] : قرأ أبو عمرو وحده : والبحرَ ، نصبًا . والحجّة لمن نصب أنّه ردّه على اسم (إنّ) [50]؛ والذي سوّغ لهذا العطف عند أبي عمرو أنّ الخبر لم يتمّ إلاّ في ما نفدت كلماتُ الله [51].
- ﴿ يَا نِسَاء النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ... ﴾ [33 : 30 / 521] : قرأ ابن عامر وابن كثير : العذاب ، نصبًا بـ (نُضعِّف) المُضَعَّف . ومن نصب جعل الفعل لله ﷻ [52].
- ﴿ ... أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ﴾ [34 : 5 / 526] : قرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو وحمزة ونافع والكسائيّ : أليمٍ ، خفضًا . ومن خفضَ جعله صفةً للرجز [53]. والذي يُسوّغ لذلك أنّ الصِّفة تجري على المضاف مثلما تجري على المضاف إليه إذا جَرَى عليهما وَصْفٌ واحدٌ ، والعذاب والرجز يجوز وَصْفُهما بـ (الأليم) [54].

- ﴿ ... هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم ... ﴾ [35 : 3 / 534] : قرأ حمزة والكسائيّ : غيرِ خفضًا . ومن خفضه جعله نعتاً للفظ (الخالق) [55].
- ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾ [38 : 84 / 557] : قرأ ابن عامر وابن كثير وأبو عمرو ونافع والكسائيّ : فالحقَّ والحقَّ ، نصبًا فيهما ، ورُوي مثل هذا عن عاصم . والحجّة لمن نصبهما أنّه نصبَ الأوّلَ على الإغراء ، أي : اتّبعوا الحقَّ ، ونصب الثاني بـ (أقول) [56]. " وقيل : هو بمعنى أحَقَّ الحَقَّ ، أي : أفْعَلَهُ . قال أبو عليّ : الحقّ الأوّل منصوبٌ بفعل مُضمَرٍ ، أي : يحقّ الله الحقَّ ؛ أو على القسم ، وحذف حرف الجرّ ، كما تقول : اللهَ لَأَفْعَلَنَّ ومجازه : قال : فبالحقّ ، وهو الله تعالى أقسمَ بنفسِهِ ، والحقّ أقول جملةٌ اعتراضيّةٌ بين القسم والمقسوم عليه ، وهو توكيدُ القصّةِ ، وإذا جعل الحقّ منصوبًا بإضمار فعل كان (لَأَمْلَأَنَّ) على إرادة القسم ، وقد أجاز الفرّاء وأبو عبيد أن يكون الحقّ منصوبًا بمعنى : حقًّا لَأَمْلَأَنَّ جهنّمَ ؛ وذلك عند جماعةٍ من النّحويّين خطأ ، لا يجوز : زَيْدًا لَأَضْرِبَنَّ ؛ لأنّ ما بعد الكلام مقطوعٌ ممّا قبلها فلا يعمل فيه ، والتقديرُ على قولهما : لَأَمْلَأَنَّ جهنّمَ حَقًّا " [57].
- ﴿ ... هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ... هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ ... ﴾ [39 : 38 / 562] : قرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر : كاشفاتٌ وممسكاتٌ ، بالتنوين فيهما . وحُجّتُهم أنّهم أرادوا الحال والاستقبال [58].
- ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾ [41 : 19 / 576] : قرأ نافع وحده : أعداءَ ، نصبًا بـ (نَحْشُرُ) ، بالنّون والبناء للفاعل . ومن قرأ بالنّون ، ونصب عطف على قوله : ﴿ وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴾ [41 : 18] ، وحُجّتُه قولـه ﷻ : ﴿ يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْداً ﴾ [19 : 85] [59].
- ﴿ إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ * وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ و... آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [45 : 3 ، 4 ، 5 / 594] : قرأ حمزة والكسائيّ في الموضعين : آياتٍ ، خفضًا .

واختلف النّحويّون كثيرًا في توجيه هذه القراءة ، وعُني بها المفسّرون والمشتغلون بعلوم القرآن والقراءات ، وعلى رأسهم القرطبيُّ ، إذ قال : " ولا خلاف في الأوّل أنّه بالنّصب على اسم (إنّ) ، وخبرها (في السّماوات) . ووَجْهُ الكسر في (آياتٍ) الثّاني

العطفُ على ما عملت فيه ، التقدير : إنّ في خَلْقِكم وما يَبُثُّ من دابة آياتٍ) . فأمّا الثّالثُ فقيل : إنّ وَجْهُ النّصب فيه تكريرُ (آيات) لمّا طال الكلامُ ، كما تقول : ضَرَبْتُ زَيْـدًا ؛ وقيل : إنّه على الحمل على ما عملت فيه (إنّ) ، على تقديرِ حَذْفِ (في) ، التقـدير : وفي اختلاف اللّيل والنهار آيات) ، فحذف (في) لتقدّم ذكرها ، وأنشد سيبويهِ في الحذف :

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً ... ونارٍ تَوَقَّدَ بالليلِ نارَا [60]

فحذف (كلّ) المضاف إلى (نار) المجرورة لتقدّم ذكرها . وقيل : هو من باب العطف على عاملَينِ ، ولم يُجزه سيبويهِ ، وأجازَه الأخفشُ وجماعةٌ من الكوفيّين ، فعطف واختلاف على قوله : وفي خلقكم ، ثمّ قال : وتصريف الرّياح آيات ، فيحتاج إلى العطف على عاملَينِ ، والعطفُ على عاملَينِ قبيحٌ ؛ من أجل أنّ حروف العطـف تنـوب منـابَ العامل فلَمْ تَقْوَ أن تنوبَ منابَ عاملَينِ مختلفَينِ ، إذ لو ناب منابَ رافعٍ وناصبٍ لكان رافعًا ناصبًا في حال " [61].

- ﴿ ... لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ﴾ [45 : 11 / 594] : كلّهم قرأ : أليمٍ ، خفضًا غيـر عاصم في رواية حفص وابن كثير. ومن خفض جعله وَصْفًا للرِّجز [62].
- ﴿ ... فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ ... ﴾ [46 : 25 / 598] : قرأ ابن عـامر وابـن كثير وأبو عمرو ونافع والكسائيّ : مساكنَهم ، نصبًا بـ (لا تَـرَى) المبنـيِّ للفاعـل المخاطب . ومن نصبها بهذا الفعل جعل الخطابَ مُوجَّهًا إلى النبيّ ﷺ [63].
- ﴿ ... إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا ... ﴾ [45 : 32 / 595] : قـرأ حمـزة وحده : والساعةَ ، نصبًا . ومن نصبها عطفها على لفظ الوعد [64].
- ﴿ ... لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ ﴾ [52 : 23 / 612] : قرأ ابن كثير وأبو عمرو : لا لغـوَ فيها ولا تأثيمَ ، فتحًا فيهما من غير تنوينٍ . والحجّة لمن فتحَ ولم يُنوّن أنّـه جعـل (لا) النافية للتّبرئَةِ (للجنس) ، والشّائع عند النحويّين أنّ (لا) إذا دخلت على نكرةٍ مكـرّرةٍ جاز في اسمها الرّفع والفتح [65].
- ﴿ وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ ﴾ [55 : 12 / 619] : قرأ ابن عامر وحده كلّ ذلـك نصبًا ، وقرأ حمزة والكسائيّ : والحَبّ ذو العصف ، رفعًا ، و: الريحانِ ، خفضًا . ومـن نصب عطف على قوله ﷻ : ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴾ [55 : 7] ، أو علـى

قوله ﷻ : ﴿ وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ [55 : 10] ، فالتقديرُ : وانبَتَ الحَبَّ ذا العصف ، أو خَلَقَ الحَبَّ ذا العصف . أمّا من رفع وخفض فقد عطف (الحبّ ذو العصف) على قوله ﷻ ﴿ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ ﴾ [55 : 11] ، وعطف الريحان على العصف [66].

- ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ [55 : 22 / 619] : قرأ أبو عمرو ونافع : اللؤلؤُ والمرجانُ ، رفعًا أيضًا ، ولكن بـ (يُخْرَجُ) المبنيّ للمفعول ؛ ورُوي عن أبي عمرو نصبهما بـ (يُخرِجُ) المُتعدِّي . من بنى الفعل للمفعول جعل لهما مَن يُخرجُهما ؛ لأنّهما لا يقومان بأنفسهما ، كما في قوله ﷻ : ﴿ ... وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ... ﴾ [35 : 12] ومن بنى الفعل للفاعل جعله لهما من باب الاتساع في القول ؛ لأنّ الشيء إذا أخرجتَهُ خرج [67].
- ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ ﴾ [55 : 35 / 621] : قرأ ابن كثير وأبو عمرو : ونحاسٍ ، خفضًا . وحجّة من خفض أنّه ردّه على (النّار) ؛ يُقوّي هذا ما نقله يونس عن أبي عمرو : لا يكون الشُّواظ إلاّ من النّار والنّحاس جميعًا [68].
- ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ [56 : 22] : قرأ عاصم في رواية المفضّل وحمزة والكسائيّ : وحور عينٍ خفضًا فيهما . والحجّة لمن خفض أنّه ردّه على قوله ﷻ : ﴿ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ﴾ [56 : 18] ، ولم يفرّق بين ما يطاف به وما يطوف [69]، " وقال الفرّاء : الخفض أن تتّبع آخرَ الكلام أوّلَه ، وإن لم يحسن في آخره ما حسن في أوّله " [70]. وشرح ابن هشام المسألة بالقول : " ... إنّ العطف على (ولدان مخلدون) لا على (أكواب وأباريق) ، إذ ليس المعنى أنّ الولدان يطوفون عليهم بالحور . وقيل : العطف على جنّات وكأنّه قيل : المقرّبون في جنّات وفاكهة ولحم طير وحور . وقيل : على أكواب باعتبار المعنى ، إذ معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب ينعمون بأكواب " [71].

- ﴿ وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيماً ﴾ [70 : 10 / 650] : نُسب إلى أبي عمرو : حميمٌ ، رفعًا بـ (ولا يُسْأَلُ) المبنيِّ للمفعول . ومن قرأ كذا أراد أنّه لا يقال للحميم : أين حميمُك ؟ أي لا يُطالب بقريب ؛ ونصبُ الحميم الثاني إنّما كان لنزع الخافض منه ، كما تقول : سُئِلَ زَيْدٌ حَمِيمَهُ ، والأصلُ : سُئِلَ زَيْدٌ عَنْ حَمِيمِهِ [72].

- ﴿ وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً * رَبُّ الْمَشْـرِقِ وَالْمَغْـرِبِ ... ﴾ [73 : 8 ، 9 / 658] : قرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسـائيّ : ربِّ ، خفضًـا . ومن خفض جعله بدلاً [73]، أو نعتاً للأوّل ، أو ردّاً على الهاء في (إليه)[74].
- ﴿ عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ ... ﴾ [76 : 21 / 664] : قرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن كثير : خضرٍ ، خفضًا ، و: استبرقٌ ، رفعًا ، وقرأ ابن عامر وأبو عمـرو ونافع في رواية خارجة الأوّل رفعًا والثاني خفضًا ، وقرأهما خفضًا أبو عمرو في روايـة عبيد وحمزة والكسائيّ . ومن خفض الأوّل جعله نعتًا للسُّنْدُسِ ، ومن رفعه جعلـه نعتـاً للثِّياب . ومن خفض الثاني عطفَه على السُّنْدُسِ ، ومن رفعه عطفه على الثّياب [75].
- ﴿ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا ﴾ [79 : 45 / 671] : روي عن أبي عمرو : منـذرٌ ، مُنوَّنًا . ومن نَوَّنَ أراد به المستقبل [76].
- ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ [85 : 14 ، 15 / 678] : قـرأ حمـزة والكسائيّ : المجيدِ ، خفضًا ، وكذلك المفضّل عن عاصم . والحجّة لمن خفض أنّه جعلـه صفتاً للعرش ودليله قوله ﷻ : ﴿ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ ... ﴾ [40 : 15][77]. وقيل : لا يكون نعتاً للعرش بل للربّ في قوله ﷻ : ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّـكَ لَشَـدِيدٌ ﴾ [85 : 12][78].
- ﴿ فَكُّ رَقَبَةٍ * أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾ [90 : 13 ، 14 / 686] : قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائيّ : فكَّ وأطعمَ ، فعلَين . ومن جعلهما فعلَين فَسَّرَ المصـدرَ بالجملـة الفعليّة لدلالتهما عليه [79] . " تقول العرب : فَكَكْتُ الأسيرَ أفُكُّهُ فَكًّا ، فالمصدر على لفـظ الماضي قال أبو عمرو : وتصديقُه قولُه ﷻ : ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ... ﴾ [90 : 17] ، يقول لما كان فكّ رقبةٍ فعلًا وجب أن يكون المعطوف عليه مثله ، تقول : أفلا فعل ، ثمّ قال : معناه : فهلاّ فكّ رقبة أو أطعم ، فكان من الذين آمنوا " [80].

الخاتمة :

نحو القراءات السّبعة قد يكون مادّةً نفيسةً في النّحو العربيّ ، لا سيما أنّه مسـتخلصٌ من أفواه أعظم علماء الأمّة وأكثرهم زهدًا بالحياة الدّنيا ، وهم القرّاء السّبعة – رحمهم الله – فقد نَذَرُوا أنفسَهم لخدمة الدّين الحنيف والقرآن المجيد ، ابتغاء مرضـاة الله ، ولـيس بـين المسلمين من يُشكّك في خالص أعمالهم .

لقد جرى الحديثُ في هذا البحث عن الأسماء المرفوعة في القرآن الكريم ، وقد قرأها القرّاءُ السّبعةُ أو بعضُهم منصوبةً أو مجرورةً ، مع أحوالٍ نحويّةٍ قد تُصاحبها ، مثل : الإضافة أو عدم الإضافة ، والتّنوين وعدم التّنوين ؛ ووقع ذلك في تسعٍ وأربعينَ آية .

وجرى الاحتجاجُ على كلّ قراءةٍ وتوجيهها ، من خلال العودة إلى كتب خاصّة بحُجَج القراءات ، إلى جانب كتب التفسير وعلوم القرآن ، ولم نقف على قراءةٍ سبعيّةٍ إلّا ولها حُجّةٌ عند القارئ أو غيرِهِ من العلماء ؛ ثمّ صارَتْ هذه القراءاتُ شواهدَ نحويّةً عند النّحاةُ ، بنوا عليها قواعد وافقوا أو خالفوا بها الآخرين ، وهذا رأيناهُ كثيرًا في كتب الخلاف النّحويّ ، من ذلك أنّهم أجازوا الرّفعَ والنّصبَ في اسم (لا) النافية للجنس ، إذا تكرَّرَتْ ، وكان اسمُها نكرةً ؛ واحتجّوا لذلك بقراءة الرّفع والنّصب لابن كثير وأبي عمرٍو لقوله ﷻ : ﴿ ... لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ ﴾ [52 : 23 / 612] . ومنه أيضًا ما ذهب إليه الفرّاءُ الكوفيُّ في نصب ابن عامرٍ وحدَه (قليلًا) في قوله ﷻ : ﴿ ... مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ... ﴾ [4 : 66 / 235] ، وقولَه : " إنّما نَصَبَ ... لأنّ إلّا عنده مركّبةٌ من : إنّ ، ولا ؛ كما كانت لولا مركّبةً من : لو ، ولا " . ومثلُ هذه الشّواهد من القراءات السّبعة في إثبات القواعد النّحويّة كثيرةٌ عند النّحاة ، خاصّةً الكوفيّين منهم ...

قائمة المصادر والمراجع :

1. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين – أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن الأنباريّ (ت 577هـ) . تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد . الطبعة الرابعة . دار إحياء التراث العربيّ . المكتبة التجاريّة الكبرى ــ مصر /1380 هـ = 1961م
2. التبيان في إعراب القرآن – أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبريّ (ت 616هـ) . تحقيق الأستاذ عليّ محمّد البجاوي . إحياء الكتب العربيّة ...
3. جامع البيان عن تأويل آي القرآن – أبو جعفر محمد بن جرير الطبريّ (ت 310هـ) . دار الفكر . بيروت /1405هـ ...
4. الجامع لأحكام القرآن – أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبيّ (ت 671هـ) . تحقيق الأستاذ أحمد عبدالعليم البردوني . الطبعة الثانية . دار الشعب . القاهرة /1372هـ

5. الحجّة في القراءات السبع – أبو عبدالله الحسن بن أحمد ابن خالويه (ت 370هـ) . تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم . الطبعة الرابعة . دار الشروق . بيروت /1401هـ
6. حجّة القراءات – أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة (ت 404هـ) . تحقيق الأستاذ سعيد الأفغانيّ . الطبعة الثانية . مؤسّسة الرسالة . بيروت /1402هـ = 1982م
7. ديوان عدي بن زيد العبادي – تحقيق محمد جبّار المعيبد . دار الجمهورية للنشر . بغداد /1965م
8. السبعة في القراءات – أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت 324هـ) . تحقيق الدكتور شوقي ضيف . الطبعة الثانية . دار المعارف . القاهرة /1400هـ
9. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب – أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ (ت 761هـ) . تحقيق عبدالغني الدقر . الطبعة الأولى . الشركة المتحدة للتوزيع . دمشق / 1984م
10. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – أبو عبدالله بهاءالدين عبدالله بن عقيل (ت 769هـ) ومعه كتاب : (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل) للمحقق محمد محيي الدين عبدالحميد . الطبعة الرابعة عشرة . دار الفكر . المكتبة التجارية الكبرى . مطبعة السعادة . مصر م1384هـ = 1964م
11. الفوائد والقواعد . أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانينيّ (ت 442هـ) عبد الوهاب محمود الكحلة رسالة دكتوراه . إشراف الأستاذ الدكتور عبد الوهاب محمد علي العدواني . كلية الآداب ــ جامعة الموصل /1995م
12. الكامل في اللغة والأدب – أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرد (285هـ) . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربي . القاهرو...
13. الكتاب – أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت 180هـ) . تحقيق عبد السلام محمد هارون . عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت...
14. كتاب المقتصد في شرح الإيضاح – أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمد الجرجانيّ (ت 471 ه) . تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان . وزارة الثقافة والإعلام . دار الرشيد للنشر . العراق / 1982م

15. اللمع في العربية – أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت 392هـ) . تحقيق حامد المؤمن . الطبعة الأولى منشورات جمعية منتدى النشر (النجف الأشرف) . مطبعة العاني . بغداد م1402هـ = 1982م

16. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها – أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت 392هـ) (الجزء الأول) . تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح التراث الإسلامية . القاهرة /1386هـ = 1389هـ

17. مشكل إعراب القرآن ـ لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسيّ (437هـ) . تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن . الطبعة الثانية . مؤسّسة الرسالة – بيروت /1405هـ

18. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ (ت 761هـ) . تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمدالله . الطبعة السادسة . دار الفكر. بيروت /1985م

19. المفصل في صنعة الإعراب – أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ (ت 538هـ) . تحقيق علي بو ملحم . الطبعة الأولى . دار ومكتبة الهلال . بيروت /1993م

الهوامش///

---

[1]- السّبعة : 53

[2]- ينظر : السّبعة : 53 – 87

[3]- ينظر : تفسير الطبريّ : 1 / 113 ، وحجة ابن خالويه : 67 ، والمشكل : 1 / 76

[4]- ينظر : تفسير الطبري : 1 / 243 ، وحجة ابن خالويه : 75 ، وحجة أبي زرعة : 94

[5]- ينظر : حجة ابن خالويه : 93

[6]- تفسير الطبري : 2 / 130 ، وينظر : حجة أبي زرعة : 125 ، وتفسير القرطبي : 2 / 287

[7]- ينظر : حجة ابن خالويه : 99 ، وحجة أبي زرعة : 141 – 142 ، وتفسير القرطبي : 3 / 267

[8]- حجة ابن خالويه : 124 – 125 ، وينظر : حجة أبي زرعة : 206

[9]- ينظر : تفسير القرطبي : 5 / 270

[10]- حجة ابن خالويه : 124 – 125 ، وينظر : حجة أبي زرعة : 206

[11]- ينظر : المشكل : 1 / 206 ، والتبيان : 1 / 191 ، وتفسير القرطبي : 5 / 344 ، والمغني : 210

[12]- الفوائد والقواعد : 322 – 323

[13]- ينظر : حجة ابن خالويه : 134 – 135

[14]- ينظر : حجة أبي زرعة : 235 - 236

[15]- ينظر : حجة ابن خالويه : 136 ، وحجة أبي زرعة : 242 ، والانصاف : م15

[16]- ينظر : التبيان : 1 / 243 ، وشرح ابن عقيل : 3 / 60 ، وشرح شذور الذهب : 103

[17]- ينظر : تفسير الطبري : 7 / 166 – 167 ، وحجة ابن خالويه : 136 – 137 ، والمشكل : 1 / 248

[18]- الفوائد والقواعد : 211

[19]- ينظر على التوالي : حجة ابن خالويه : 111 ، والمشكل : 1 / 248 ، والفوائد والقواعد : 211

[20]- ينظر : تفسير الطبري : 7 / 166 ، وحجة ابن خالويه : 137 ، وحجة أبي زرعة : 244

[21]- ينظر : المشكل : 1 / 251 ، وتفسير القرطبي : 6 / 415

[22]- ينظر : حجة أبي زرعة : 246

[23]- ينظر : حجة ابن خالويه : 157 ، وتفسير القرطبي : 8 / 213 ، 9 / 51 ، 12 / 18

[24]- ينظر : تفسير الطبري : 9 / 62 ، وحجة ابن خالويه : 164 ، وحجة أبي زرعة : 296

[25]- ينظر : حجة ابن خالويه : 170 ، وحجة أبي زرعة : 310

[26]- ينظر : الكتاب : 1 / 48 ، المقتصد : 1 / 403 ، 404 ، والمشكل : 1 / 315

[27]- ينظر : الفوائد والقواعد :210 ، والمشكل : 1 / 315 ، والتبيان : 2 / 6

[28]- المحتسب : 1 / 278 – 279

[29]- ينظر : حجة ابن خالويه : 174 ...

[30]- ينظر : التبيان : 2 / 13

[31]- ينظر : تفسير الطبري : 10 / 112 ، وتفسير القرطبي : 8 / 116

[32]- ينظر : تفسير الطبري : 10 / 169 ، وحجة ابن خالويه : 176 ، وحجة أبي زرعة : 320

[33]- ينظر : حجة أبي زرعة : 328 ، وتفسير القرطبي : 8 / 316

[34]- ينظر : حجة أبي زرعة : 341

[35]- حجة أبي زرعة : 369 ، وينظر : تفسير الطبري : 13 / 98 ، وتفسير القرطبي : 9 / 282

[36]- ينظر : تفسير الطبري : 15 / 89 ، وحجة ابن خالويه : 217 ، وتفسير القرطبي : 10 / 262

[37]- ينظر : حجة ابن خالويه : 230

[38]- ينظر : حجة أبي زرعة : 430 ، وتفسير القرطبي : 11 / 52 – 53

[39]- ينظر : حجة أبي زرعة : 467 ، وتفسير القرطبي : 11 / 292

[40]- ينظر : حجة ابن خالويه : 260 ، وحجة أبي زرعة : 495 ، وتفسير القرطبي : 12 / 182

[41]- تفسير الطبري : 18 / 81

[42]- ينظر : حجة ابن خالويه : 263 ، وحجة أبي زرعة : 502 ، وتفسير القرطبي : 12 / 284

[43]- ينظر : التبيان : 2 / 157

[44]- ينظر : حجة ابن خالويه : 264 ، وحجة أبي زرعة : 505

[45]- ينظر : التبيان : 2 / 159

[46]- ينظر : تفسير القرطبي : 12 / 305

[47]- ينظر : المشكل : 1 / 515

[48]- ينظر : حجة أبي زرعة : 510

[49]- ينظر : حجة ابن خالويه : 268 ، وحجة أبي زرعة : 221

[50]- ينظر : تفسير الطبري : 21 / 82 ، وتفسير القرطبي : 14 / 77

[51]- ينظر : حجة ابن خالويه : 286 ، وحجة أبي زرعة : 566 – 567

[52]- ينظر : حجة ابن خالويه : 290 ، وحجة أبي زرعة : 575

[53]- ينظر : حجة ابن خالويه : ، وحجة أبي زرعة : 582 ، والتبيان : 2 / 195

[54]- ينظر : حجة أبي زرعة : 582 – 583

[55]- ينظر : حجة ابن خالويه : 296 ، وحجة أبي زرعة : 592 ، وتفسير القرطبي : 14 / 322

[56]- ينظر : حجة ابن خالويه : 307 ، وتفسير القرطبي : 15 / 229

[57]- تفسير القرطبي : 15 / 229 ، والمشكل : 2 / 629 ، والمغني : 510

[58]- ينظر : حجة ابن خالويه : 310 ، وحجة أبي زرعة : 623 ، وتفسير القرطبي : 15 / 259

[59]- ينظر : حجة أبي زرعة : 635

[60]- قائله عدي بن زيد ، ديوانه : 199 . وينظر : الكتاب : 1 / 66 ، وفيه نُسب إلى أبي داود ، والكامل : 1 / 287 ، 3 / 99 ، والمفصـل : 1 / 137 ، والإنصاف : 2 / 473 ، والتبيان : 2 / 10

[61]- تفسير القرطبي : 16 / 157 – 158 ، والمشكل : 2 / 659

[62]- ينظر : حجة ابن خالويه : 292 ، وحجة أبي زرعة : 582

[63]- ينظر : حجة ابن خالويه : 327 ، وحجة أبي زرعة : 666

[64]- ينظر : تفسير الطبري : 25 / 157 ، وحجة ابن خالويه : 326 ، وحجة أبي زرعة : 662

[65]- ينظر : حجة أبي زرعة : 683

[66]- ينظر : حجة ابن خالويه : 338 ، وحجة أبي زرعة : 690 – 691 ، وتفسير القرطبي : 17 / 158

[67]- ينظر : حجة أبي زرعة : 691

[68]- ينظر : حجة أبي زرعة : 693 ، والمشكل : 2 / 706

[69]- ينظر : حجة ابن خالويه : 340 ، الآية التي وردت في الحجّة في هذا المقام هي قوله ﷻ : ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ﴾ في [الصّـافات : 45] ، ولعلّ المصنّف أراد الآية التي ذكرناها ؛ لأنّها الأقرب لما يشرح ، ويؤيّد ما نقله عن الفرّاء في الصفحة : 223 .

[70]- ينظر : حجة أبي زرعة : 223 ، 695

[71]- المغني : 895

[72]- ينظر : حجة أبي زرعة : 722

[73]- ينظر : التبيان : 2 / 271

[74]- ينظر : الطبري : 29 / 133

[75]- ينظر : حجة أبي زرعة : 740 – 741 ، والمشكل : 2 / 787

[76]- ينظر : تفسير القرطبي : 19 / 209

[77]- ينظر : تفسير الطبري : 30 / 139 ، وحجة ابن خالويه : 367 ، وحجة أبي زرعة : 757

[78]- ينظر : المشكل : 2 / 809

[79]- ينظر : التبيان : 2 / 287 .

[80]- حجة أبي زرعة : 764 .